الأحاديث التي أعلها الإمام ابن أبي عاصم بالخطأ أو الوهم في كتابه (الآحاد والمثاني)

دكتور/ عبد الله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز الخريجي
الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها
كلية أصول الدين والدعوة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملخص:

اشتمل هذا البحث على جمع الأحاديث التي وصفها الإمام ابن أبي عاصم بالخطأ أو الوهم في كتابه "الآحاد والمثاني"، وتبين بعد تخريج هذه الأحاديث ودراستها أنها أحاديث معلّة، وأن الإمام ابن أبي عاصم موافق لكلام الأئمة النقاد مما يبرز مكانته في علم الحديث والعلل والنقد، ويوضح منزلة كتابه "الآحاد والمثاني" الذي يعد أكبر كتبه المطبوعة، وما حتواه من كلام له وافر على نقد المرويات وإعلالها مما يعد ثروة علمية في علوم الحديث، وعرضت لبيان طرائق الإمام ابن أبي عاصم في بيان الأحاديث المعلة بالخطأ أو الوهم.

الكلمات الدالة (المفتاحية): عاصم – خطأ – وهم – ترجيح

Summary:

This research included collecting the hadiths that Imam Ibn Abi Asim described as erroneous or delusional in his book 'Al-Ahad and Al-Muthani', and it was found after graduating these hadiths and studying them that they are erroneous, and that Imam Ibn Abi Asim agreed with the words of the critical imams, which highlights his position in the science of hadith, and shows the status of his book 'Al-Ahad and Al-Muthani', which is considered the largest printed book, and the content of its ample words on criticism and commentary of narrations, which is a scientific wealth in the science of hadith, and the methods of Imam Ibn Abi Asim in explaining erroneous or delusional hadiths, which is a great wealth of knowledge in the science of hadith.

Keywords: Asim - Error - Illusion - Weighting

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم العلل من أدق علوم الحديث وأعوصها، والوقوف على كلام الأئمة النقّاد وتفهّم عباراتهم وإطلاقاتهم من مهمات هذا العلم، والإمام ابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ) من فرسان هذا الميدان، وله كلام وافر في علل الحديث ونقد الرجال، وإبراز الصنعة الحديثية الرفيعة لهذا الإمام لها أهميتها البالغة، ولما كان كتابه "الآحاد والمثاني" أكبر كتبه الحديثية المطبوعة، مع وفرة في كلامه على العلل ونقد المرويات، ومن ذلك إعلاله لبعض الأحاديث بالوهم والخطأ، فارتأيت الكتابة في هذا البحث الموسوم بـ : "الأحاديث التي أعلها الإمام ابن أبي عاصم بالوهم والخطأ في كتابه الآحاد والمثاني".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

منزلة الإمام ابن أبي عاصم الرفيعة في علم الحديث والعلل والنقد.

مكانة كتاب الآحاد والمثاني وما أودع فيه من صناعة حديثية.

بيان طريقة الإمام ابن أبي عاصم في كشفه عن العلل والأوهام والأخطاء.

أهداف البحث:

جمع الأحاديث التي أعلها الإمام ابن أبي عاصم بالخطأ أو الوهم.

تخريج هذه الأحاديث وجمع طرقها ودراسة أسانيدها والحكم عليها.

إبراز مكانة الإمام ابن أبي عاصم في علم الحديث وموافقته لأئمة النقد.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستقلة تناولت هذا البحث.

منهج البحث:

١. أخرج الأحاديث من المصادر الأصلية.
٢. أدرس الأحاديث دراسة حديثية، من خلال تحديد علة الخبر، وعدد الأوجه التي روي عليها، وجمع الطرق على المدار، وبيان الاختلاف عليه.
٣. أترجم للراوي الذي عليه مدار الحديث، منبهاً إلى درجة غيره إذا اقتضى الحال.
٤. أشير في ترجمة المختلفين على المدار ما يفيد في الترجيح من كونه من أصحابه أو من أثبت الناس فيه، ونحوها من القرائن.
٥. أبرز كلام الإمام ابن أبي عاصم، وأوضحت ما تضمنه من قرائن، وأجتهد في توجيهه.

٦. أورد كلام أئمة النقد على الحديث.
٧. أذكر الراجح من الأوجه بقرائنه.
٨. أختم بذكر الحكم على الحديث من خلال وجهه الراجح.

خطة البحث:

هذا البحث جعلته في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام ابن أبي عاصم.

المبحث الثاني: طرائق ابن أبي عاصم في بيان إعلال الأحاديث بالخطأ أو الوهم.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام ابن أبي عاصم بالخطأ أو الوهم في كتابه (الآحاد والمثاني).

الخاتمة: وتتضمن أبرز نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

والله تعالى أسأل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام ابن أبي عاصم

اسمه ومولده ونشأته:

هو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد بن مسلم بن رافع بن ذهل بن شيبان، أبو بكر[١]، المشهور بابن أبي عاصم، أصله من البصرة وسكن أصبهان وولي قضاءها، وكان مصنفا في الحديث مكثرا منه رحل منها إلى دمشق وغيرها[٢]. ومولده في شوال سنة ست ومئتين.

وقالت بنته عاتكة: سمعته يقول: ما كتبت الحديث حتى صار لي سبع عشرة سنة، وذلك أني تعبدت وأنا صبي، فسألني إنسان عن حديث، فلم أحفظه، فقال لي: ابن أبي عاصم لا تحفظ حديثا؟! فاستأذنت أبي، فأذن لي، فارتحلت[٣].

وترعرع في كنف بيت علم، فأمه هي: أسماء بنت الحافظ موسى بن إسماعيل التبوذكي، فسمع من جده التبوذكي، ومن والده، ومات والده بحمص على قضائها، في سنة اثنتين وأربعين ومئتين، وله نيف وستون سنة، فهو "محدث ابن محدث ابن محدث" [٤]، وكان أخوه عثمان بن عمرو بن أبي عاصم من كبار العلماء[٥].

شيوخه وتلاميذه:

سمع هشام بن عمار، ودحيما، وأحمد بن عبدالواحد بن عبود، ومحمد بن مصفى، وعمرو ابن عثمان، وجده لأمه أبي سلمة التبوذكي، وأبي الوليد الطيالسي، وعمرو بن مرزوق، ومحمد ابن كثير، وهدبة بن خالد، ونصر بن علي، وأبي كامل الجحدري، ومحمد بن بكار، وأبي بكر ابن أبي شيبة، ويعقوب بن كاسب، وغيرهم.

وممن سمع منه: أحمد بن جعفر بن معبد، ومحمد بن إسحاق بن أيوب، والقاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال، وأبو الشيخ، وعبدالرحمن بن محمد بن سياه، وأبو عبدالله محمد بن أحمد الكسائي، وأحمد بن بندار بن إسحاق الشعار وغيرهم[٦].

منزلته ومكانته:

أجمع أهل العلم على الثناء عليه والشهادة له بالفضل والتقدم في العلم، قال أحمد بن محمد المديني البزاز: "قدمت البصرة وأحمد بن حنبل حي، فسألت عن أفقههم، فقالوا: ليس بالبصرة أفقه من أحمد بن عمرو بن أبي عاصم". وقال أبو الشيخ: "كان من الصيانة

(١) تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٥٥/١).
(٢) تاريخ دمشق (١٠٤/٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٣).
(٤) تاريخ دمشق (١٠٤/٥).
(٥) تاريخ دمشق (١٠٤/٥)، تاريخ أصبهان (١٣٥/١)، سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٣)، لسان الميزان (٩/ ٢٨).
(٦) تاريخ دمشق (١٠٤/٥)، تاريخ أصبهان (١٣٥/١)، سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٣)، لسان الميزان (٩/ ٢٨).

والعفة بمحل عجيب". وقال أبو بكر بن مردويه: "حافظ، كثير الحديث، صنف المسند والكتب". وقال أبو العباس النسوي: "من أهل البصرة، من صوفية المسجد، من أهل السنة والحديث والنسك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صحب النساك، منهم: أبو تراب، وسافر معه، وكان مذهبه القول بالظاهر، وكان ثقة نبيلا معمرا". وقال أبو سعيد بن الأعرابي في طبقات النساك: "سمعت أنه كان يذكر أنه يحفظ لشقيق البلخي ألف مسألة، وكان من حفاظ الحديث والفقه". وقال الحافظ أبو نعيم: "كان فقيها، ظاهري المذهب". وقال الذهبي: "حافظ كبير، إمام، بارع، متبع للآثار، كثير التصانيف"(١).

معتقده ومذهبه:

كان من أئمة أهل السنة والجماعة شديدا على أهل البدع، نُقل عنه أنه قال: "لا أحب أن يحضر بمجلسي مبتدع ولا طعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء، ولا منحرف عن الشافعي، ولا عن أصحاب الحديث". وقال أبو العباس النسوي: "من أهل السنة والحديث ... وكان مذهبه القول بالظاهر". وقال أبو نعيم: "كان فقيها، ظاهري المذهب". وقال ابن الأعرابي في طبقات النساك: "كان يذهب إلى الظاهر والقول بترك القياس"(٢).

تصانيفه ومؤلفاته:

كان مكثرا من التأليف، وصفه الذهبي بكثرة التصانيف، وقال أيضا: "جمع جزءًا فيها زيادة على ثلاث مئة مصنف رواها عنه أبو بكر القباب من ذلك: "المسند الكبير" نحو خمسين ألف حديث، و"الآحاد والمثاني" نحو عشرين ألف حديث في الأصناف "المختصر من المسند" نيف وعشرون ألفا فذكر نحوا من هذا إلى أن عد مائة وأربعين ألفا ونيفا"(٣).

والمطبوع منها من نحو: كتاب الآحاد والمثاني، والسنة، والصلاة على النبي ﷺ، والمذكر والتذكير، والأوائل، والجهاد، والديات، وذم الدنيا والزهد، وغيرها(٤).

وفاته:

كانت وفاته في أصبهان سنة سبع وثمانين ومائتين، وصلى عليه ابنه الحكم، ودفن بمقبرة دوشاباذ، قال أبو الشيخ: "حضرت جنازة أبي بكر وشهدها مئتا ألف من بين راكب وراجل"(٥).

---

(١) تاريخ دمشق (١٠٤/٥)، تاريخ أصبهان (١٣٥/١)، سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٣)، لسان الميزان (٩/ ٢٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (٦٤١/٢)، لسان الميزان (٩/ ٢٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٣٦/١٣).

(٤) ينظر مقدمة محقق كتاب الآحاد والمثاني (ص٢٨-٣٢).

(٥) تاريخ دمشق (١٠٥/٥)، تاريخ أصبهان (١٣٥/١)،

المبحث الثاني: طرائق ابن أبي عاصم في بيان إعلال الأحاديث بالخطأ أو الوهم:

حكم الإمام ابن أبي عاصم في كتابه "الآحاد والمثاني" على بعض الأحاديث بأنها خطأ، أو وهم، وبدراسة تلك الأحاديث اتضح أنها أحاديث معلَّة، وأنه رحمه الله وافق غيره من الأئمة النقاد، مما يبين علو كعبه في علم الحديث والعلل والنقد.

وتعددت طرائق ابن أبي عاصم في بيان علة الحديث والترجيح بين المرويات فمن ذلك:

١. ينص على العلة بلفظ "الوَهْم"، كقوله في الحديث الرابع: "وقد وهم أبو إدريس لم يسمع من معاذ ولا رآه" (١).
٢. ينص على العلة بلفظ "الخطأ"، كقوله في الحديث الخامس: "وإنما ذكرنا هذا لأنه أخطأ فيه، وإنما هو سلمة بن نُفَيْل"(٢).
٣. يورد قرائن الترجيح من نحو: ١- وجود المتابعات، ٢-رواية أهل الاختصاص عن الراوي. مثاله: ما قاله في الحديث الثاني عندما أخرج حديث: صدقة بن خالد، ثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيدالله، قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي، قال بعده: "ورواه أيوب بن سويد، والوليد بن مسلم، فقالا: عن بسر، قال: سمعت واثلة بن الأسقع"، وهذه إشارة منه إلى المتابعات. وقال أيضاً: "وصدقة من أثبتهم في ابن جابر، قال أبو مسهر: سمعته من دحيم"، وهذه قرينة رواية أهل الاختصاص.
٤. يجزم بالخطأ أو الوهم مع تحديد من عليه الحمل والتبعة، كقوله في الحديث الثالث: "وهذا الحديث مما قطعوا به أنَّ ابن عيينة وَهِم في شبل"(٣).
٥. تارة يجزم بالخطأ أو الوهم ولا يحدد من عليه الحمل والتبعة، كقوله في الحديث الأول: "هذا وَهْم، حلف المُطَيّبين كان أيام قصي" .
٦. ينقد روايات الأمصار بالنقل عن علماء البلد ممن يشهد لهم بالمعرفة والإتقان كقوله في الحديث الثاني: "وصدقة من أثبتهم في ابن جابر، قال أبو مسهر: سمعته من دحيم"، فدحيم وابن مسهر من علماء الشام وهم أعلم بأهل الشام من غيرهم(٤).

(١) وينظر كذلك للحديث الأول، والحديث الثالث.

(٢) وينظر كذلك للحديث الثاني.

(٣) وينظر كذلك للحديث الثاني، والرابع، والخامس.

(٤) وكما في الحديث الرابع ففيه الاعتماد على أهل البلد فيما يخص أحوال المرويات ووقوع السماع من عدمه، حيث اعتمد كلام الزهري في نقله عن أبي إدريس الخولاني أنه فاته السماع من معاذ .

٧. لم يكن نظر ابن أبي عاصم منصباً على نقد السند فحسب، بل كان له نظر ثاقب في ألفاظ المتون ومعاني الأحاديث، ولذا نجده ينقد المتن أحياناً بمخالفته للمعروف من التاريخ كقوله في الحديث الأول: "هذا وَهْم، حلف المُطَيّبين كان أيام قصي".

٨. يوضح العلة من خلال سياق الأسانيد، ففي الحديث الثالث روى الحديث من رواية ابن عيينة عن الزهري في خبر الأَمَة، ثم روى ثانياً من طريق ابن عيينة عن الزهري بالإسناد الذي قبله خبر العسيف، وفي كلاهما زيادة ذكر شبل في الحديث، ثم ساق بعده حديث الأَمة مختصراً دون ذكر شبل، وبهذا يتضح أن ابن عيينة أدخل حديثاً في حديث.

٩. يورد طبقات الرواة عن أصحاب المدار، وعقد الخلاف على المدار وشرح العلة وبيانها كما في الحديث الثاني.

١٠. يعلق رواية الوجه الراجح ولا يورد الإسناد، كقوله في الحديث الثالث: "وقد روى محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد ﷺ، عن النبي ﷺ في الأمة" مرجحا إياه على الحديث الذي ساقه بإسناده من رواية ابن عيينة.

١١. يُبهم الأئمة الذين حكموا بخطأ الرواية كقوله في الحديث الثالث: "وهذا الحديث مما قطعوا به أنَّ ابن عيينة وَهِم في شبل".

١٢. مواقفته للأئمة فيما يختاره ويذهب إليه، كما في الحديث الثاني: فقد وافق فيما ذهب إليه جملة من الأئمة كالهيثم بن خارجة، والبخاري، والترمذي، وأبو حاتم، والدارقطني وغيرهم(١).

١٣. معرفته بتواريخ السماع واللقاء، وبيان علة الخبر من خلالها، مثاله ما قاله في الحديث الرابع: ""وقد وهم أبو إدريس لم يسمع من معاذ ولا رآه قال الزهري، حدثني أبو إدريس قال: فاتتني معاذ لم ألقه فحدثني يزيد بن عميرة عنه ".

(١) وينظر للحديث الثالث فقد وافق الأئمة فيما رجحه: كابن معين، ومحمد بن يحيى النيسابوري، والترمذي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، الدارقطني، وغيرهم.

المبحث الثالث: دراسة الأحاديث التي أعلها الإمام ابن أبي عاصم بالخطأ أو الوهم في كتابه (الآحاد والمثاني):

الحديث الأول: قال الإمام ابن أبي عاصم[1]:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا إسماعيل ابن عُلية، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "شهدت مع عمومتي حلف المُطَيّبين[2] وأنا غلام وما يسرني حمر النعم وأني أنكثه"... قال أبو بكر: "هذا وَهْم، حلف المُطَيّبين كان أيام قصي".

التخريج:

الحديث رواه الزهري، واختلف عنه على وجهين:

الأول: الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف، عن النبيﷺ.

رواه عنه: **عبدالرحمن بن إسحاق:**

أخرجه ابن أبي شيبة (كما في إتحاف الخيرة: ٣١٤/٧)[3]-ومن طريقه البخاري في "الأدب" (رقم٥٦٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٧٥/١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٣/١٥)، وابن حبان (٢١٦/١٠)- وأحمد (٢١٠/٣)-ومن طريقه ابن عدي (٤٩١/٥)-، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (رقم٦٤٩)، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (ص١٤٣)، وأبو يعلى (١٥٧/٢)، وابن جرير في "تفسيره" (٦٨٤/٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٤/١٥)، والشاشي في "مسنده" (رقم٢٣٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٤٤/٢)، وابن عدي (٤٩٠/٥)-ومن طريقه البيهقي في "الدلائل" (٣٧/٢)-، والحاكم (٢٢٠/٢)، والبيهقي في "الكبرى" (٣٦٦/٦)، والضياء في "المختارة" (١١٦/٣)، من طريق إسماعيل بن عُلية.

وأخرجه مسدد في "مسنده" (كما في إتحاف الخيرة ٢٢٧/٧)، وأحمد (١٩٣/٣)-ومن طريقه ابن عدي (٤٩١/٥)، وأبو نعيم في المعرفة" (١٢٨/١)، والضياء في "المختارة" (١١٥/٣)-، والبزار (٢١٣/٣)، وأبو يعلى (١٥٧/٢)، وابن جرير في "تفسيره" (٦٨٤/٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٣/١٤)، وابن المقرئ في "المعجم" (رقم١٩٤)، والبيهقي (٣٦٦/٦)، والخطيب في "المتفق والمفترق" (١٥١١/٣)، من طريق بشر بن المفضل.

---

(١) الآحاد والمثاني (١٧٥/١).

(٢) قال ابن حجر: "وحلف المطيبين كان قبل المبعث بمدة، ذكره بن إسحاق وغيره، وكان جمع من قريش اجتمعوا فتعاقدوا على أن ينصروا المظلوم ويتصفوا بين الناس ونحو ذلك من خلال الخير، واستمر ذلك بعد المبعث". ينظر: فتح الباري (٥٠٢/١٠).

(٣) سقط من المطبوع: "عن أبيه".

وأخرجه الدارقطني في "العلل" (٢٦١/٤) تعليقاً، من طريق إبراهيم بن طهمان، وخارجة.
أربعتهم (ابن عُليه، وبشر، وإبراهيم، وخارجة)، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، به، بمثله، وبنحوه، ومختصراً، وبعضهم أحال بلفظه.
ورواه خالد الواسطي، واختلف عليه: فأخرجه البرتي في "مسند ابن عوف" (رقم١٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٧٥/١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٣/١٥)، من طريق وهب بن بقية[١]، عن خالد، عن عبدالرحمن، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف، به.
وأخرجه أبو يعلى (١٥٦/٢)-ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١١٩/٣)-من طريق وهب بن بقية، عن خالد، عن عبدالرحمن، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالرحمن بن عوف، ولم يذكر جبيراً.

الثاني: الزهري، عن محمد بن جبير، عن عبدالرحمن بن أزهر، عن عبدالرحمن بن عوف، عن النبي ﷺ.

رواه عنه: عبدالرحمن بن عبد العزيز، وابن أخي الزهري:
أخرجه الدارقطني في "العلل" (٢٦١/٤)، تعليقاً، من طريق الواقدي، عنهما.

النظر في العلل ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه الزهري، واختلف عنه على وجهين:
الأول: الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف، عن النبي ﷺ.
الثاني: الزهري، عن محمد بن جبير، عن عبدالرحمن بن أزهر، عن عبدالرحمن بن عوف، عن النبي ﷺ.

والزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، سكن الشام، متفق على إمامته وإتقانه، قال ابن حجر: "الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة"، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل: قبلها[٢].

وقد رواه عن الزهري على الوجه الأول:

-عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله المدني، وهو صدوق رمي بالقدر[٣].

(١) وقع في المطبوع من "الآحاد والمثاني" (١٧٥/١): "زيد بن وهب نا بقية"، والصواب: "وهب بن بقية"، كما في المصادر الأخرى.
(٢) الجرح والتعديل (٧١/٨)، وتهذيب الكمال (٤١٩/٢٦)، وتهذيب التهذيب (٦٩٦/٣)، والتقريب (رقم٦٣٣٦).
(٣) التقريب (رقم٣٨٠٠).

هكذا رواه عنه على هذا الوجه كل من: إسماعيل بن عُلية، وبشر بن المفضل، وإبراهيم بن طهمان، وكلهم من الثقات[١]، وخارجة بن مصعب، وهو من المتروكين[٢].

وتابعهم: خالد الواسطي وهو من الثقات[٣] فرواه مرة كرواية الجماعة عن عبدالرحمن بن إسحاق، ورواه مرة أخرى دون ذكر جبير، والمحفوظ عنه الوجه الذي وافق فيه رواية الجماعة.

ورواه عن الزهري على الوجه الثاني:

١. عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأُمامي، صدوق يخطئ[٤].

٢. ابن أخي الزهري، صدوق له أوهام[٥].

إلا أن هذا الوجه لا يصح عنهما، فالراوي عنهما: الواقدي، وهو من المتروكين[٦].

وأعل ابن أبي عاصم رواية الوجه الأول من جهة المتن، وذلك بمخالفتها للتأريخ وما هو معروف من السيرة النبوية، فقال: "هذا وَهْم، حلف المُطَيّبين كان أيام قُصي"[٧]، فالرسول ﷺ لم يشهد حلف المُطَيّبين أصلاً؛ لأن الحلف كان أيام قصي أي: قبل مولده ﷺ.

وقد نبه عدد من الأئمة على هذه العلة:

فقال محمد بن نصر المروزي: "قال بعض أهل المعرفة بالسير وأيام الناس: أن قوله في هذا الحديث حلف المُطَيّبين غلط، إنما هو حلف الفضول، وذلك أن النبي ﷺ لم يدرك حلف المُطَيّبين"[٨].

وقال ابن حجر: "وبهذا أعل ابن عدي الحديث المذكور"[٩].

وقال ابن حبان: "لأنه ﷺ لم يشهد حلف المُطَيّبين، لأن حلف المُطَيّبين كان قبل مولد رسول الله ﷺ، وإنما شهد رسول الله ﷺ حلف الفضول"[١٠].

الحكم على الحديث:

الحديث ظاهره أنه حسن، لحال عبدالرحمن بن إسحاق إلا أنه معل بما يلي:

١. تفرد عبدالرحمن بن إسحاق بهذا الحديث عن الزهري، ومثله لا يحتمل منه هذا التفرد عن مثل الإمام الزهري الذي يجمع حديثه:

---

(١) التقريب (رقم٤١٦)، (رقم٧٠٣)، (رقم١٨٩).
(٢) التقريب (رقم١٦١٢).
(٣) التقريب (رقم١٦٤٧).
(٤)التقريب (رقم٣٩٣٣).
(٥) التقريب (رقم٦٠٤٩).
(٦) التقريب (رقم٦١٧٥).
(٧)الأحاد والمثاني (١٧٥/١).
(٨) سنن البيهقي (٣٦٧/٦).
(٩) التلخيص الحبير (٢٢٠/٣).
(١٠) صحيح ابن حبان (٢١٧/١٠).

قال المروذي: "قلت لأبي عبدالله: فعبد الرحمن بن إسحاق كيف هو؟ قال: أما ما كتبنا من حديثه، فقد حدّث عن الزهري بأحاديث، كأنه أراد تفرد بها، ثم ذكر حديث محمد بن جبير في الحلف -حلف المُطَيّبين- فأنكره أبو عبدالله، وقال: ما رواه غيره"(١).

وقال الطحاوي: "فتأملنا هذا الحديث، فلم نجده إلا من هذا الوجه، وكان الوجه الذي جاء منه، وهو روايته إياه عن عبدالرحمن بن إسحاق، ليس كمجيء غيره من أحاديث الزهري، عن الزهري، لأن عبدالرحمن بن إسحاق هذا عندهم ليس كمن سواه من رواة الزهري الذين في الطبقة التي فوق الطبقة التي هو منها"(٢).

٢. وهمه في متنه بذكره لحلف المُطَيّبين، والرسول ﷺ لم يشهده أصلاً، وتقدم نقل كلام الأئمة حول هذه العلة.

الحديث الثاني: قال الإمام ابن أبي عاصم(٣):

حدثنا هشام بن عمار، ثنا صدقة بن خالد، ثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيدالله، قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**لا تصلوا على القبور، ولا تجلسوا عليها**".

قال ابن أبي عاصم: ورواه أيوب بن سويد، والوليد بن مسلم، فقالا: عن بسر، قال: سمعت واثلة بن الأسقع.

وقال ابن المبارك: عن بسر، سمعت أبا إدريس الخولاني، عن واثلة، وقال: عن الوليد أيضا مثله، وأخطأ.

قال ابن أبي عاصم: وصدقة من أثبتهم في ابن جابر، قال أبو مسهر: سمعته من دحيم.

التخريج:

الحديث رواه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، واختلف عنه على وجهين:

الأول: عبدالرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

رواه عنه:

١-عبدالله بن المبارك:

أخرجه مسلم (٢/٦٦٨/ح٩٧٢).

(١) العلل للمروذي (رقم٦١).
(٢) شرح مشكل الآثار (١٥/٢١٥).
(٣) الآحاد والمثاني (١/٢٤٢).

٢-بشر بن بكر:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٤٣/٧)، تعليقاً.

الثاني: عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيدالله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

رواه عنه:

١-الوليد بن مسلم:

أخرجه مسلم (٦٦٨/٢/ح٩٧٢).

٢-عيسى بن يونس السَّبيعي:

أخرجه أبو داود (١٣٣/٥/ح٣٢٢٩).

٣- صدقة بن خالد:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٢/١)-ومن طريقه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٩/٢)-، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥١٥/١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩٣/١٩)، وفي "مسند الشاميين" (٣٢٩/١)، والحاكم (٢٢١/٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٣٨٧/٥)، وابن عساكر (٣٧٨/٥٩).

٤- أيوب بن سويد:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٢/١)، تعليقا، والدارقطني في "العلل" (٤٣/٧)، تعليقاً.

٥-بشر بن بكر:

أخرجه أبو عوانة في "المستخرج" (٩/٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥١٥/١)، والحاكم (٢٢١/٣)، والحنائي في "فوائده" (١٢٤٠/٢)، وابن عساكر (١٦٠/١٠).

٦-الوليد بن مزيد:

أخرجه أبو عوانة في "المستخرج" (٨/٤)، والبيهقي (٧٩/٤)، وابن عساكر (١٦٠/١٠).

٧-بكر بن يزيد الطويل:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٤٣/٧)، تعليقاً، وابن عساكر (١٦٠/١٠).

٨- محمد بن شعيب:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٤٣/٧)، تعليقاً.

٩-عبدالملك بن محمد الصنعاني:

أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٣٨٧/٥)، تعليقاً.

١٠-محمد بن دينار:

أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٣٨٧/٥)، تعليقاً.

١١-يحيى بن حمزة:

أخرجه ابن عساكر (٣٧٨/٥٩).

النظر في العلل ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، واختلف عنه على وجهين:

الأول: عبدالرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

الثاني: عبدالرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيدالله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ.

وابن جابر هو: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة السُّلَمِي الدمشقي، **ثقة**، قال ابن حجر: "أحد الثقات الأثبات، وثقه الجمهور وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير رواها عنه أهل الكوفة، وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب بأن الذي روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة وغيره هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون فيقولون: ابن جابر، قال: فالحمل في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا في اسم جده، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثقة "، روى له الجماعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة[١].

وقد رواه عن ابن جابر على الوجه الأول:

١.عبدالله بن المبارك المروزي، ثقة ثبت فقيه عالم[٢].

٢.بشر بن بكر التنيسي، أبو عبدالله البجلي، دمشقي الأصل، ثقة يغرب[٣]. وعلّقه عنه الدارقطني، ولم أقف عليه مسنداً، وسيأتي أن المحفوظ عن بشر بن بكر هو الوجه الثاني.

وهذا الوجه لا يعرف إلا من رواية ابن المبارك، قال الحاكم: "تفرد به عبدالله بن المبارك بذكر أبي إدريس الخولاني فيه بين بسر بن عبيدالله و واثلة"[٤].

ورواه عن ابن جابر على الوجه الثاني:

١) الوليد بن مسلم الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية[٥].

---

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (رقم٥٢٧١)، وتهذيب الكمال (٥/١٨)، وتهذيب التهذيب (٥٦٦/٢)، وهدي الساري (ص٤١٩)، والتقريب (رقم٤٠٤١).

(٢) التقريب (رقم٣٥٧٠).

(٣) التقريب (رقم٦٧٧).

(٤) المستدرك (٢٢١/٣).

(٥) التقريب (رقم٧٤٥٦).

٢) عيسى بن يونس السَّبيعي، كوفي نزل الشام، ثقة مأمون[١].
٣) صدقة بن خالد الأموي مولاهم، الدمشقي، ثقة[٢].
٤) أيوب بن سويد الرملي، صدوق يخطئ[٣].
٥) بشر بن بكر، تقدم وهو من الثقات، وهذا هو الوجه المحفوظ عنه لموافقته لرواية الجماعة، وقد نص على روايته هذه غير واحد من الأئمة كالحاكم، وابن عساكر[٤].
٦) الوليد بن مزيد البيروتي، ثقة ثبت[٥].
٧) بكر بن يزيد الحمصي الطويل، صدوق، قاله ابن المديني[٦].
٨) محمد بن شعيب الأموي مولاهم، الدمشقي، صدوق صحيح الكتاب[٧].
٩) عبدالملك بن محمد الصنعاني، من صنعاء دمشق، لين الحديث[٨].
١٠) محمد بن دينار الأزدي، صدوق سيئ الحفظ، ورمي بالقدر[٩].
١١) يحيى بن حمزة الدمشقي، ثقة رمي بالقدر[١٠].

وأعل ابن أبي عاصم الوجه الأول، وحكم بوهم ابن المبارك في روايته، وبنى حكمه على أمرين:

١. مخالفته لرواية الأكثر، وهذا يفهم من تخريجه لرواية صدقة بن خالد، وذكره للمتابعين له، والذي وقفت عليه ممن رواه على الوجه الثاني (١١) راوياً.
٢. مخالفته لرواية أهل الاختصاص في ابن جابر، ونقل عن دحيم أن صدقة بن خالد من أثبتهم فيه.

ووافق عددٌ من الأئمة ابن أبي عاصم فيما ذهب إليه، وهذه جملة من النقولات عنهم:

قال الهيثم بن خارجة: "ما صنع ابن المبارك شيئاً هذا صدقة، والوليد، وذكر ثالثاً عن بُسر بن عبيدالله ليس فيه أبو إدريس"[١١].

وقال البخاري: "حديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني، وإنما هو بسر بن عبيدالله عن واثلة، هكذا روى غير واحد عن عبدالرحمن بن

(١) التقريب (رقم٥٣٤١).
(٢) التقريب (رقم٢٩١١).
(٣) التقريب (رقم٦١٥).
(٤) المستدرك (٢٢١/٣)، تاريخ دمشق (١٥٨/١٠).
(٥) التقريب (رقم٧٤٥٤).
(٦) تعجيل المنفعة (رقم١٠١).
(٧) التقريب (رقم٥٩٥٨).
(٨) التقريب (رقم٤٢١١).
(٩) التقريب (رقم٥٨٧٠).
(١٠) التقريب (رقم٧٥٣٦).
(١١) تاريخ دمشق (١٦١/١٠).

يزيد بن جابر، وليس فيه: عن أبي إدريس، وبسر بن عبيدالله قد سمع من واثلة بن الأسقع"[١].

وقال أيضاً: "حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن واثلة بن الأسقع"[٢].

وقال الترمذي: "ليس فيه عن أبي إدريس، وهذا الصحيح"[٣].

وقال أبو حاتم: "يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث؛ أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبيدالله وبين واثلة"، ثم قال: "بسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم"[٤].

وقال أيضاً: "الصحيح ما يقوله أهل دمشق؛ ليس بينهما أبو إدريس، وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس؛ لأن بسر بن عبيدالله روى عن واثلة ولقيه، ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئاً، وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء"[٥].

وقال الدارقطني: "زاد ابن المبارك في إسناد هذا الحديث أبا إدريس الخولاني، ولا أحسبه إلا أدخل حديثاً في حديث"[٦]، وقال أيضاً: "المحفوظ ما قاله الوليد -يعني ابن مسلم- ومن تابعه عن ابن جابر لم يذكر أبا إدريس فيه"[٧].

وذكر الخطيب: أنَّ ابن المبارك وهم فيه، وأن هذا من المزيد في متصل الأسانيد[٨].

وقال ابن عساكر: "كذا يقول ابن المبارك ووهم فيه، فإنَّ بسراً سمعه من واثلة نفسه ليس فيه أبو إدريس، كذلك رواه عن ابن جابر الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وبكر بن يزيد الطويل"[٩].

ويمكن تلخيص ما جاء في كلام الأئمة -إضافة على ما تقدم- في النقاط التالية:

١) مخالفة رواية ابن المبارك لرواية أهل البلد من الدماشقة، وهذا واضح من خلال تراجم رواة الوجه الثاني.

---

(١) سنن الترمذي (٣٥٦/٢).
(٢) العلل الكبير (رقم٢٥٩).
(٣) سنن الترمذي (٣٥٥/٢).
(٤) العلل (٥٧/٢).
(٥) العلل (٥٦٨/٣).
(٦) تحفة الأشراف (٣٢٩/٨).
(٧) "العلل" (٤٤/٧).
(٨) إتحاف المهرة (٦٥/١٣).
(٩) تاريخ دمشق (١٥٨/١٠).

٢) سمع بسر من واثلة ومن أبي إدريس، وهذا الحديث مما أخذه بسر مباشرة من واثلة نفسه ليس فيه أبو إدريس، ولا يعرف أن أبا إدريس روى عن واثلة شيئاً.

٣) كثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس ، ودخل عليه حديث في حديث.

٤) رواية ابن المبارك لهذا الحديث تعد من المزيد في متصل الأسانيد(١).

فظهر بذلك أن المحفوظ في هذا الحديث هو الوجه الثاني، والله أعلم.

ويمكن الإجابة عن إخراج مسلم لرواية ابن المبارك أنه أخرجها في المتابعات ولم يصدر بها الباب.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح مخرج في صحيح مسلم.

الحديث الثالث: قال الإمام ابن أبي عاصم(٢):

حدثنا أبو بكر، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل ﷺ أنهم كانوا عند النبي ﷺ فأتاه رجل فقال: أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله ﷻ، فقال خصمه ــ وكان أفقه منه: اقض بيننا بكتاب الله ﷻ وأذن لي حتى أقوله، قال: "**قل**"، قال: فإن ابني كان عسيفاً على هذا، وأنه زنى بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، وسألت رجالاً من أهل العلم فأخبرت أنَّ على ابني جلد مائة، وتغريب عام، وعلى امرأته الرجم، فقال النبي ﷺ: "**والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ﷻ، أما المائة والشاة والخادم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب، واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها**".

قال ابن أبي عاصم: وقد روى محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد ﷺ، عن النبي ﷺ في الأمة، وهذا الحديث مما قطعوا به أنَّ ابن عيينة وَهِم في شبل.

التخريج:

الحديث رواه الزهري، واختلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد.

(١) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٨٧).

(٢) الآحاد والمثاني (٣٤٤/٢).

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وحده.

الوجه الرابع: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد وحده.

رواه عنه على الوجه الأول: سفيان بن عُيينة:

أخرجه الترمذي (١٠٢/٣) عن **نصر بن علي**. والنسائي (٢٤١/٨)، وفي "الكبرى" (٤١٥/٥)، و(٤٢٨/٦) عن **قتيبة بن سعيد**. وابن ماجه (٥٨٣/٣) من طريق **محمد بن الصبّاح**. وابن ماجه (٥٨٣/٣)، عن **هشام بن عمار**. و**الشافعي** في "مسنده -ترتيب سنجر" (رقم١٥٧٣)، وفي "السنن المأثورة" (رقم٥٥١)-ومن طريقه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٤١/٩)، والبيهقي في "المعرفة" (٢٨٨/١٢) (٣٤٠/١٢)-. و**الحميدي** (٥٦/٢) - ومن طريقه البيهقي (٢١٩/٨)-. و**ابن أبي شيبة** (٥٣٥/١٤، ٢٨/١٥، ٨٠/٢٠) - ومن طريقه ابن ماجه (٥٨٣/٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٤٤/٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٣٥/٥)-. والإمام **أحمد** (٢٧٤/٢٨). والدارمي (١٤٩٢/٣) عن **محمد بن يوسف الفريابي**. و**سعدان** في "جزئه" (رقم١٣٨) -ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (٢١٩/٨)، وأبو الحسن الخِلعي في "الخِلعيات" (رقم٩٥٦)-. وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (رقم١٢١٧) - ومن طريقه البغوي في "معجم الصحابة" (٣٢٧/٣)-، وابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (ص٩٣) عن **محمد بن عبيد**. والبزار (٢٢٦/٩-٣٥٢/١٤)، عن **أحمد بن عبدة**. والمروزي في "السنة" (رقم٣٤٨)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٠٠/١)، من طريق **ابن راهويه**. والمروزي في "السنة" (رقم٣٥١)، من طريق **يحيى بن يحيى النيسابوري**. وابن الجارود (رقم٨٢٣)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣٢٧/٣)-، من طريق **محمد بن عبدالله المقرئ**. وأبو عوانة (٣٥٥/١٣ و١٠٢/١٤)- ومن طريقه ابن عساكر في "الأربعين" (ص٢٣٩)-، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٩/١)، وفي "شرح معاني الآثار" (١٣٤/٣) عن **يونس بن الأعلى**. وأبو عوانة (٣٥٥/١٣ و١٠٢/١٤) -ومن طريقه ابن عساكر في "الأربعين" (ص٢٣٩)-، والبيهقي في "الكبرى" (٢٢٢/٨) من طريق **أحمد بن شيبان**. والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٩/١) من طريق **عيسى بن إبراهيم الغافقي**. والطبراني في "الكبير" (٢٣٥/٥) من طريق **عبدالله بن عبدالحكم**. والإسماعيلي -كما في "الفتح" (١٣٧/١٢)- من طريق **عمرو بن علي، وعبدالجبار بن العلاء، والوليد بن شجاع، ويعقوب الدورقي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري**. والبيهقي (٢٢٢/٨)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٠٠/١)، من طريق **علي المديني**. والخطيب في "الفصل للوصل" (٥٠٠/١ و٥٠٢ و٥٠٣) من طريق **عبدالرحيم بن منيب، وسعيد بن منصور، ومسدد بن مسرهد، وسليمان بن أيوب**. وأبو الحسن الخِلعي

في "الخِلعيات" (رقم٩٥٥)، من طريق **الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني**. وابن عساكر في "الأربعين" (ص٢٣٩ و٢٤١)، من طريق **عبدالرحمن بن بشر**، و**علي بن حرب**. كلهم عن ابن عُيينة، به، بمثله وبنحوه.

وأخرجه البخاري (ح٦٨٢٧، ح٦٨٥٩، ح٧٢٧٨)، عن ابن المديني، ومحمد بن يوسف البيكندي، ومسدد، عن ابن عُيينة، به، ولم يذكر البخاري شبلاً[1].

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرةﷺ، وزيد بن خالدﷺ.

رواه عنه على هذا الوجه:

١) مالك بن أنس:

فأخرجه مالك في "الموطأ" رواية أبي مصعب الزهري (١٨/٢) –ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل" (٥٠٧/١)–، وفي رواية ابن القاسم (ص٨٨) –ومن طريقه النسائي (ح٥٤١٠)–. والبخاري (١٢٩/٨/ح٦٦٣٣–١٧٢/ح٦٨٤٢) عن **إسماعيل بن أبي أويس**، و**عبدالله بن يوسف التنيسي**. وأبو داود (ح٤٤٤٥)–ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل" (٥٠٧/١)–، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٤٣٢/١) –ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (٢١٢/٨)–، والجوهري في "مسند الموطأ" (ص١٨٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٣٤/٥)، والبيهقي في "الكبرى" (٢١٢/٨)، من طريق **عبدالله بن مسلمة القَعْنبي**. والترمذي (ح١٤٣٣)، من طريق **معن بن عيسى**. و**الشافعي** في "مسنده" (٧٨/٢)، وفي "الأم" (١٣٣/٦)–ومن طريقه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٨٩/١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٠٤/١١)، والبيهقي في "الكبرى" (٢١٢/٨)–. ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٤٣٢/١) –ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (٢١٢/٨)– من طريق **يحيى بن بُكير**. والمروزي في "السنة" (رقم٣٤٩) من طريق **روح بن عبادة**. والنسائي في "الكبرى" (٣٧١/١٠)، وأبو عوانة (٣٥٢/١٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٣٥/٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٣٦/٥) من طريق **عبدالله بن وهب**. والنسائي في "الكبرى" (٤٢٨/٦) عن **قتيبة بن سعيد**. وأبو عوانة (٣٥٢/١٣) من طريق **إسحاق بن عيسى**. والبغوي في "معجم الصحابة" (٣٢٨/٣) من طريق **مصعب الزبيري**. والطبراني في "الكبير" (٢٣٥/٥) من طريق **عبدالله بن عبدالحكم**. كلهم عن مالك، به.

٢) الليث بن سعد:

أخرجه البخاري (ح٢٣١٤)، ومسلم (ح١٦٩٧).

---

(١) نص الأئمة على أن البخاري تعمّد إسقاط شبل من هذا الإسناد، قال ابن مسعود الدمشقي "مشيخة ابن جماعة" (٥٣٥/٢): "البخاري فإنه لم يذكر شبلاً أسقطه على عمد؛ لأنه خطأ". وقال المزي في "تهذيب الكمال" (٣٥٥/١٢): "روى البخاري حديث ابن عيينة فأسقط منه شبلاً". وقال العلائي في "جامع التحصيل" (ص١٩٤): "البخاري أسقطه منه من طريق سفيان بن عيينة".

٣) **يونس بن يزيد:**

أخرجه مسلم (ح١٦٩٧).

٤) **صالح بن كَيْسان:**

أخرجه مسلم (ح١٦٩٧) .

٥) **معمر بن راشد:**

أخرجه مسلم (ح١٦٩٧).

٦) **ابن جُريج:**

أخرجه عبدالرزاق (٣١١/٧)-ومن طريقه أبو عوانة (٣٥١/١٣)، الطبراني في "الكبير" (٢٣٣/٥)-، والدراقطني في "العلل" (٥٧/١١) تعليقاً.

٧) **ابن أبي ذئب:**

أخرجه البخاري (ح٢٦٩٥ و٦٨٣٥).

٨) **زمعة بن صالح:**

أخرجه الطيالسي (٦٦٩/٢وَ٢٤٩/٤) -ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٤٧/١ وَ١١٩٠/٣)-، والدراقطني في "العلل" (٥٧/١١) تعليقاً.

٩) **يحيى بن سعيد الأنصاري:**

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٥٥/١١-٥٧) تعليقاً.

١٠)**ابن أبي حفصة:**

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٥٥/١١-٥٧) تعليقاً.

١١)**محمد بن إسحاق:**

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٥٥/١١-٥٧) تعليقاً.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة ﷺ وحده.

رواه عنه على الوجه:

١. **شعيب بن أبي حمزة:**

البخاري (ح٧٢٦٠).

٢. **عمرو بن شعيب القرشي:**

أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٢٩/٦)، والطبراني في "الأوسط" (٣٠٢/٦)، والدراقطني في "العلل" (٥٨/١١) تعليقاً.

٣. **عبيدالله بن أبي زياد الرُّصافي:**

أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٤٣٣/١) تعليقاً.

٤. **بكر بن وائل:**

أخرجه الدراقطني في "العلل" (٥٨/١١) تعليقاً.

الوجه الرابع: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد وحده.

رواه عنه على هذا الوجه:

١- **عُقيل بن خالد:**

أخرجه البخاري (ح٢٦٤٩) مختصراً.

٢- **عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجِشون:**

أخرجه البخاري (ح٦٨٣١) مختصراً.

٣- **سليمان بن كثير:**

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٣٨/٥).

٤- **ابن أخي الزهري:**

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٥٨/١١) تعليقاً، وأشار إلى اختصار في لفظه.

النظر في العلل ودراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه الزهري، واختلف عليه -كما تقدم- على أربعة أوجه:

الأول: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشِبْل.

الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد.

الثالث: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وحده.

الرابع: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد وحده.

والزهري وهو: محمد بن مسلم بن عبيدالله الزهري القرشي، أبو بكر المدني، **متفق على جلالته وإمامته وإتقانه**، تقدم في الحديث الأول.

ورواه عن الزهري على الوجه الأول:

سفيان بن عُيينة الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، **متفق على حفظه وإتقانه**، وذكره الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[١].

ورواه عن الزهري على الوجه الثاني:

١. مالك بن أنس بن مالك الأَصْبَحي، أبو عبدالله المدني، **الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين**، وذكره الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري [٢].

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩)، تهذيب الكمال (١٧٧/١١)، التقريب (ص٣٩٥)، شرح العلل (٦١٣/٢).

(٢) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩)، التقريب (ص ٩١٣)، شرح علل الترمذي (٦١٣/٢).

٢. والليث بن سعد بن عبدالرحمن أبو الحارث المصري، **ثقة ثبت إمام مشهور**، وذكره الحازمي وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري[١].

٣. ويونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي، أبو يزيد القرشي، قال ابن حجر: "**وثقه الجمهور مطلقاً**، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه، أو يحدث من حفظه، فإذا حدث من كتابه فهو حجة". وقال أيضاً: " **ثقة**، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ". وذكره الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[٢].

٤. وصالح بن كَيْسان، أبو محمد المدني، **ثقة فقيه ثبت**، قال ابن معين: "ليس في أصحاب الزهري أثبت من مالك، ثم صالح بن كَيْسان، ثم معمر، ثم يونس" [٣].

٥. معمر بن راشد الأزْدي من مواليهم، أبو عُروة البصريّ، نزيل اليمن، "**ثقة ثبت فاضل**، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به في البصرة"، وذكره ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[٤] .

٦. عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُريج الأموي، مولاهم، أبو خالد المكي، **ثقة فقيه فاضل**، وكان يدلّس ويرسل، وقد عدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلّسين[٥].

٧. محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذِئْب، **ثقة فقيه فاضل**[٦].

٨. زَمْعَة بن صالح الجَنَدِي اليماني، نزيل مكة أبو وهب، **ضعيف**[٧].

٩. يحيى بن سعيد الأنصاري، **ثقة ثبت** [٨].

١٠. محمد بن أبي حفصة، أبو سلمة البصري، **صدوق يخطئ**[٩].

١١. محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم، أبو بكر المدني، نزيل العراق، **صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر**، وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وذكره ابن رجب في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري[١٠].

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩)، التقريب (ص ٤٦٤)، شرح علل الترمذي (٦١٤/٢).

(٢) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩)، الهدي (ص٤٥٥-٤٥٦)، التقريب (ص١١٠)، شرح علل الترمذي (٦١٣/٢).

(٣) تهذيب الكمال (٧٩/١٣)، التقريب (ص ٤٤٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٤٣/١٠)، التقريب (ص٥٤١)، شرح علل الترمذي (٦١٣/٢).

(٥) تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨)، التقريب التهذيب (ص٦٢٤)، تعريف أهل التقديس (ص٨٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص٤٩٣).

(٧) تقريب التهذيب (ص٢١٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص٥٩١).

(٩) تقريب التهذيب (ص٤٧٤).

(١٠) تقريب التهذيب (ص٤٦٧)، تعريف أهل التقديس (ص٥١)، شرح علل الترمذي (٦١٤/٢).

ورواه عن الزهري على الوجه الثالث:

١) شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، **ثقة عابد**، ذكره الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[١].

٢) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي، **صدوق**[٢].

٣) عبيدالله بن أبي زياد الرُّصافي، **صدوق**، وذكره الدارقطني من ثقات أصحاب الزهري[٣].

٤) بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي، **صدوق** [٤].

ورواه عن الزهري على الوجه الرابع:

١. عُقيل بن خالد بن عَقيل الأَيْلي، **ثقة ثبت**، وذكره الحازمي وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[٥].

٢. عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سَلَمة الماجِشُون، **ثقة فقيه مصنف**، قال ابن معين في روايته عن الزهري: "ليس به بأس" [٦].

٣. سليمان بن كثير العبدي البصري، **لا بأس به في غير الزهري**[٧].

٤. محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري، ابن أخي الزهري، **صدوق له أوهام**، ذكره الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وهم من كان في حال الضعف والاضطراب[٨].

وقد أورد ابن أبي عاصم الوجه الأول عن ابن بن عيينة على سبيل الإعلال، وساق بعده حديث الأَمة مختصراً بإسناد الوجه الأول –دون ذكر شبل–، فقال: "وقد روى محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد ﷺ، عن النبي ﷺ في الأمة".

ثم ذكر ابن أبي عاصم حديث الوليدة الذي فيه ذكر شبل فخرّجه عن الزهري من طريقين: عن الزبيري، وعن ابن أخي الزهري كلاهما عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شِبل بن خليد، عن مالك بن عبدالله الأوسي، عن النبي ﷺ قال: "الوليدة إن زنت فاجلدوها،

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩)، التقريب (ص ٢٦٧)، شرح علل الترمذي (٦١٣/٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص٤٢٣).
(٣) تهذيب التهذيب (١٣/٧)، تقريب التهذيب (ص٣٧١).
(٤) تقريب التهذيب (ص١٢٧).
(٥) شروط الأئمة الخمسة (ص٥٩)، التقريب (ص ٣٩٦)، شرح علل الترمذي (٦١٣/٢).
(٦ التقريب (ص ٣٥٧)، شرح علل الترمذي (٦٧٦/٢).
(٧) تقريب التهذيب (ص٢٥٤).
(٨) تهذيب التهذيب (٢٤٨/٩)، تقريب التهذيب (ص٤٩٠).

ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فبيعوها بضفير"[١]. فدخل على ابن عُيينة حديث العسيف في حديث الوليدة والأمة، ونص على ذلك جماعة -كما سيأتي- منهم: محمد ابن يحيى النيسابوري، والترمذي، والخطيب البغدادي.

ولهذا قال ابن أبي عاصم بعد إيراده حديث العسيف: "وهذا الحديث مما قطعوا به أنَّ ابن عيينة وَهِم في شبل". وهو كما قال رحمه الله فإن الأئمة تواردوا على توهيم ابن عيينة في إقحام شبل في هذا الوجه، فمن ذلك:

١) سئل ابن معين: عن حديث ابن عُيينة؟ فكتب بيده على شبل: خطأ، لم يسمع من النبي ﷺ شيئاً [٢].

٢) قال محمد بن يحيى النيسابوري: "وهم ابن عُيينة في ذكر شبل في هذا الحديث، وإنما ذكر شبل في حديث خالد: «الأمة إذا زنت»، ولم يُقم ابن عُيينة إسناد ذلك الحديث أيضاً، وقد أخطأ فيهما جميعاً" [٣].

٣) قال الترمذي: "حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك بن أنس، ومعمر، وغير واحد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ، ورووا بهذا الإسناد عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا زنت الأمة فاجلدوها، فإن زنت في الرابعة فبيعوها ولو بضفير»، وروى سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، قالوا: كنَّا عند النبي ﷺ، هكذا روى ابن عُيينة الحديثين جميعاً عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، وحديث ابن عُيينة وهم فيه سفيان بن عيينة، أدخل حديثاً في حديث"، وقال أيضا: "وحديث ابن عُيينة غير محفوظ" [٤].

٤) قال أبو حاتم الرازي: "ليس لشبل معنى في حديث الزهري" [٥].

٥) قال النسائي: "لا نعلم أحداً تابع سفيان على قوله: وشبل. رواه مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد. ورواه بكير بن الأشج، عن عمرو بن شعيب، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة فقط. وحديث مالك وعمرو بن شعيب أولى بالصواب من قول ابن عُيينة" [٦].

---

(١)والحديث مخرج بنحوه عند الإمام أحمد (٣٥٧/٣١)، والنسائي في "الكبرى" (٤٥٦/٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٩/٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (٥٤١/١٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٢١/٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٦/٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٧٧٧/٤)، والبيهقي في "الكبرى" (٢٤٤/٨).

(٢)تاريخ ابن أبي خيثمة (رقم١٢١٧) بتصرف يسير.

(٣)التمهيد (٧٥/٩).

(٤)سنن الترمذي (١٠٤/٣).

(٥)الجرح والتعديل (٣٨٠/٤).

(٦)السنن الكبرى (٤١٦/٥).

٦) قال الدارقطني: "وأخرج البخاري: حديث ابن عُيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، ولم يتابع ابن عُيينة على شبل، خالفه مالك ومعمر ويونس وابن أبي ذئب والليث وصالح بن كيسان وابن جريج وغيرهم"(١).

٧) ذكر الخطيب البغدادي أن سفيان وهم إذ زاد في الحديث شبلاً؛ لأن عبيدالله إنما رواه عن أبي هريرة وزيد بن خالد حسب، وإنما دخل على سفيان الوهم فيه من حديث آخر، فسمع سفيان من الزهري الحديثين معاً: حديث العسيف، وحديث الأمة، فلم ينضبطا له، وساق الحديثين بإسناد واحد (٢).

٨) قال ابن عبدالبر: "وذكره في هذا الحديث شبلاً خطأ عند جميع أهل العلم بالحديث، ولا مدخل لشبل في هذا الحديث بوجه من الوجوه"(٣).

٩) قال البيهقي: "الحفاظ يرونه خطأ في هذا الحديث"(٤).

١٠) قال المزي: "قال سفيان بن عُيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، عن النبي ﷺ حديث العسيف، ولم يتابع" (٥).

١١) قال العلائي: "فأما حديث العسيف: فسائر أصحاب الزهري أسقطوا منه ذكر شبل، والبخاري أسقطه منه من طريق سفيان بن عيينة، ونسب النسائي وغيره ابن عُيينة فيه إلى الخطأ، وعلى كل تقدير فهو مرسل من جهته، وليست له صحبة" (٦).

وذهب إلى تصحيح الوجه الثاني كل من: البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن حبان. وصحح البخاري أيضاً الوجه الثالث، والرابع.

وبكل حال فالأشبه رواية من رواه عن الزهري على الوجه الثاني وجعله من مسند أبي هريرة وزيد بن خالد؛ لأنه رواية الجماعة، ورواية الأوثق، وأما الوجه الثالث والرابع فكلاهما صحيح والاختلاف لا يعدو أن يكون إبقاء على صحابي دون الآخر اختصارا، وليس لذلك كبير أثر، لاسيما وهو من رواية الإمام الزهري وهو واسع الرواية، ولهذا صححهما البخاري.

قال ابن عبدالبر: "ورواه يحيى بن سعيد ومعمر ومالك وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وابن جريج عن ابن شهاب بكماله إلا أن شعيباً لم يذكر زيد بن خالد اختصره، ومن ضم إليه أبا هريرة استقصى الحديث" (٧).

---

(١)التتبع (ص١٢٩-١٣٠) .
(٢)الفصل للوصل (٥٠٤/١،٥٠٣) بتصرف.
(٣)التمهيد (٧٤/٩).
(٤)السنن الكبرى (٢٢٢/٨).
(٥)تهذيب الكمال (٣٥٤/١٢).
(٦)جامع التحصيل (ص١٩٤).
(٧)التمهيد (٧٤/٩).

وقال الدارقطني: "يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه ابن عُيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل. وخالفه يحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح بن كيسان، فرووه عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، ولم يذكروا شبلاً. وكذلك رواه مالك بن أنس، عن الزهري واختلف عنه؛ فرواه أبو عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن زيد بن خالد، وحده. ورواه أصحاب "الموطأ"، عن مالك، فقالوا فيه عن أبي هريرة، وزيد بن خالد. وكذلك قال يونس بن يزيد، وابن جريج، وزمعة، وابن أبي حفصة، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق. وكذلك قال عبدالأعلى، عن معمر، عن الزهري. وخالفه يزيد بن زريع، فرواه عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وحده. وكذلك رواه عمرو بن شعيب، وبكر بن وائل، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وحده، وهو محفوظ عن أبي هريرة وزيد بن خالد. وأما ما قاله ابن عيينة فلم يتابع على قوله عن شبل"[1].

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح هو الوجه الثاني والثالث والرابع وكلها صحيحة مخرّجة في الصحيحين أو في أحدهما.

الحديث الرابع: قال الإمام ابن أبي عاصم[2]:

حدثنا يعقوب بن حميد، نا إسماعيل بن عبدالله، وعبدالله بن نافع، عن مالك بن أنس، عن أبي حازم بن دينار، عن أبي إدريس الخولاني قال: «دخلت مسجد دمشق، فإذا أنا بفتى براق الثنايا».

قال أبو بكر بن أبي عاصم: "وقد وهم أبو إدريس لم يسمع من معاذ ولا رآه قال الزهري، حدثني أبو إدريس قال: فاتني معاذ لم ألقه فحدثني يزيد بن عميرة عنه ".

التخريج :

الحديث رواه أبو إدريس الخولاني، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل.

الوجه الثاني: أبو إدريس الخولاني، أخبرت عن معاذ بن جبل.

أما الوجه الأول فرواه عنه:

١) **أبو حازم سلمة بن دينار**، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أبو حازم، عن أبي إدريس، عن معاذ. رواه عنه:

---

(١) العلل (١١/٥٤-٥٨).

(٢) الآحاد والمثاني (٣/٤١٦).

أ- الإمام مالك:

أخرجه مالك (٢/٩٥٣-٩٥٤) -ومن طريقه ابن وهب في "الجامع" (٢٣٤)-، والإمام أحمد (٥/٢٣٣)، وعبد بن حميد (١٢٥)، والطحاوي في "المشكل" (٣٨٩٠ و٣٨٩١)، والهيثم بن كليب (١٣٨١ و١٣٨٣ و١٣٨٤)، وابن حبان (٥٧٥)، والطبراني (٢٠/٨٠)، والحاكم (٤/١٦٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/١٢٧)، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٧٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/١٢٦ و١٣٠).

ب- عبدالعزيز بن أبي حازم:

أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٢٦).

الوجه الثاني: أبو حازم، عن محمد بن المنكدر، عن أبي إدريس، عن معاذ.

رواه عنه: سعيد بن عبدالرحمن الجمحي:

أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (١٨٣٠).

٢) محمد بن قيس المدني:

أخرجه الإمام أحمد (٥/٢٤٧)، والطبراني (٢٠/٨١).

٣) يزيد بن أبي مريم الدمشقي:

أخرجه أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" كما في "تهذيب الكمال" (١٤/٩١)، والطبراني (٢٠/٧٩-٨٠)، وفي "مسند الشاميين" (١٤٠٣)، والدارقطني في "العلل" (٦/٧٠)، تعليقاً.

٤) ربيعة بن يزيد الأيادي:

أخرجه الطبراني (٢٠/٧٨-٧٩)، وفي "مسند الشاميين" (١٩٢٦).

٥) شريح بن عبيد الحمصي:

أخرجه الطبراني (٢٠/٨٠-٨١)، وفي "مسند الشاميين" (١٦٥٩).

٦) عطاء الخراساني:

أخرجه يعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٢/٣٢٥-٣٢٦)، وأبو زرعة الدمشقي في "تاريخ دمشق" كما في "تهذيب الكمال" (١٤/٩٢)، والطحاوي في "المشكل" (٣٨٩٣ و٣٨٩٤)، والهيثم بن كليب (١٢٣٥ و١٣٨٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٦٢٥ و٧٤٤ و٢٤٣٣ و٢٤٣٤)، وفي "الأوسط" (٦٨٥٦)، وفي "الكبير" (٢٠/٧٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/٢٠٦)، والحاكم (٤/١٧٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/١٢٧).

٧) يونس بن ميسرة بن حَلْبَس:

أخرجه البزار (٢٦٩٧)، والطحاوي في "المشكل" (٣٨٩٢)، وابن قانع في "الصحابة" (٣/٢٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٢٢٤)، والحاكم (٤/١٦٩)، والخطيب في "الموضح" (٢/٣٠٣-٣٠٤).

٨) **الوليد بن عبدالرحمن الجُرَشي الحمصي:**

أخرجه الطيالسي (ص ٧٨) -ومن طريقه الطحاوي في "المشكل" (٣٨٩٥)، والبيهقي (٢٣٣/١٠)- والإمام أحمد (٣٢٦/٣٦)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٣٢٤/٢)، والهيثم بن كليب (١٢٣٤)، والحاكم (١٦٩/٤-١٧٠)، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٨٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢٦/٢١-١٢٧).

٩) **شهر بن حوشب:** وقد اختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شهر بن حوشب، عن أبي إدريس، عن معاذ بن جبل.

الوجه الثاني: شهر بن حوشب، عن معاذ بن جبل.

روى الوجه الأول: عن شهر:

أ- عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين:

أخرجه ابن وهب في "الجامع" (١٨٧)، والطبراني في "الكبير" (٨١/٢٠-٨٢).

ب- عبدالحميد بن بَهْرام الفزاري:

أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٧١٥)، والبزار (٢٦٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٧٨/٢٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٣٠/١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢٧/٢١).

وروى الوجه الثاني عن شهر:

الحجاج بن الأسود:

أخرجه الإمام أحمد (٣٦٠/٣٦)، والدارقطني في "العلل" (٧٠/٦) تعليقا.

الوجه الثاني: أبو إدريس الخولاني، أُخْبِرْت عن معاذ بن جبل.

رواه عنه: الزهري:

أخرجه الدارقطني في "العلل" (٧٠/٦)، تعليقاً.

النظر في العلل ودراسة الاختلاف:

الحديث رواه أبو إدريس الخولاني، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: أبو إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل.

الوجه الثاني: أبو إدريس الخولاني، أخبرت عن معاذ بن جبل.

وأبو إدريس: وهو عائذ الله بن عبدالله بن عمرو الخولاني، قال ابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي: ثقة. وقال سعيد بن عبدالعزيز: "كان عالم أهل الشام بعد أبي الدرداء".

ولد يوم حنين، ومات سنة ثمانين. قال ابن حجر: ولد في حياة النبي ﷺ وسمع من كبار الصحابة [١].

ورواه عن أبي إدريس على الوجه الأول:

سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج، وهو ثقة عابد[٢].

واختلف على سلمة بن دينار من وجهين، روى الوجه الأول عن سلمة:

مالك بن أنس الأصبحي أبو عبدالله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين[٣].

وعبدالعزيز بن أبي حازم هو ابن سلمة بن دينار المدني صدوق فقيه[٤].

وروى الوجه الثاني عن سلمة:

سعيد بن عبدالرحمن الجمحي المدني وهو صدوق له أوهام[٥].

والمحفوظ عن سلمة الوجه الأول؛ لأنه رواية الأوثق والأكثر.

ورواه عن أبي إدريس على الوجه الأول أيضا:

محمد بن قيس المدني وهو ثقة[٦].

ويزيد بن أبي مريم الدمشقي وهو لا بأس به[٧].

وربيعة بن يزيد الدمشقي الأيادي وهو ثقة عابد[٨].

وشريح بن عبيد الحمصي وهو ثقة وكان يرسل كثيرا[٩].

وعطاء ابن أبي مسلم الخراساني وهو صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس[١٠]،

ويونس بن ميسرة وهو ثقة عابد معمر[١١]،

والوليد بن عبدالرحمن الجُرَشي وهو ثقة[١٢].

وشهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام[١٣]، واختلف عليه من وجهين:

فرواه على الوجه الأول:

---

(١) تهذيب الكمال (٨٨/١٤)، التهذيب (٧٦/٥)، تقريب التهذيب (ص٢٨٩).
(٢) تقريب التهذيب (٢٤٨٩).
(٣) تقريب التهذيب (٦٤٢٥).
(٤) تقريب التهذيب (٤٠٨٨).
(٥) تقريب التهذيب (٢٣٥٠).
(٦) تقريب التهذيب (٦٢٤٥).
(٧) تقريب التهذيب (٧٧٧٥).
(٨) تقريب التهذيب (١٩١٩).
(٩) تقريب التهذيب (٢٧٧٥).
(١٠) تقريب التهذيب (٤٦٠٠).
(١١) تقريب التهذيب (٧٩١٦).
(١٢) تقريب التهذيب (٧٤٣٦).
(١٣) تقريب التهذيب (٢٨٣٠).

عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين وهو ثقة عالم بالمناسك[١]،
وعبدالحميد بن بهرام صدوق[٢]،
ورواه على الوجه الثاني: الحجاج بن الأسود وهو من الثقات قاله الإمام أحمد وابن معين وغيرهما[٣].
والمحفوظ عن شهر الوجه الأول؛ لأنه رواية الأكثر، وأهل الاختصاص، فابن بهرام مقدم على غيره في رواية شهر، قال يحيى القطان: "من أراد حديث شهر فعليه بعبدالحميد بن بهرام"[٤].
قال أبو بكر بن أبي عاصم: "وقد وهم أبو إدريس لم يسمع من معاذ ولا رآه، قال الزهري: حدثني أبو إدريس قال: فاتني معاذ لم ألقه فحدثني يزيد بن عميرة عنه ".
فأثبت ابن أبي عاصم الوهم من أبي إدريس وأنه لم يسمع من معاذ ولا رآه، ونقل قول الزهري أن أبا إدريس فاته معاذ ولم يلقه، وصرّح بأن الواسطة بين أبي إدريس ومعاذ هو يزيد بن عميرة.
وكأنه بذلك يثبت الوجهين عن أبي إدريس عندما جزم بوهمه في الوجه الأول، ودلل عليه بنقل الوجه الثاني عنه من طريق الزهري.
ووافق ابن أبي عاصم الدارقطني فذهب إلى عدم سماع أبي إدريس من معاذ، ورجح رواية الزهري على رواية من رواه عن أبي إدريس عن معاذ حيث قال: "وخالفهم محمد بن مسلم الزهري وهو أحفظ من جميعهم ... والقول قول الزهري؛ لأنه أحفظ الجماعة"[٥].
والذي يظهر أن الوهم من أبي إدريس نفسه كما ذهب إليه ابن أبي عاصم، فقد روى الوجه الأول عنه العدد الكثير، وفيهم من هو ثقة، ومن هو بلديه، فهذا الوجه ثابت عنه.
والوجه الثاني أيضا محفوظ عنه؛ فهو من رواية الزهري، وهو إمام مقدم، وهو أعلم بحديث أهل الشام من غيره.
فالحاصل أن أبا إدريس كان يهم في هذا الحديث فيرويه مرة بالسماع من معاذ، ومرة بذكر الواسطة بينهما.
وقد قال بعدم سماع أبي إدريس من معاذ كل من: سعيد بن عبدالعزيز التنوخي[٦]، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وأبي داود.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٤٣٠).
(٢) تقريب التهذيب (٣٧٥٣).
(٣) الجرح والتعديل (١٦٠/٣)، تاريخ الدوري (رقم ٣٣٧٨).
(٤) تهذيب الكمال (٤١١/١٦).
(٥) العلل، للدارقطني (٧٠/٦).
(٦) هو سعيد بن عبدالعزيز بن أبي يحيى التنوخي أبو محمد الدمشقي، فقيه أهل الشام ومفتيهم بدمشق بعد الأوزاعي. تهذيب الكمال (١٠/ ٥٣٩).

قال أبو مسهر: كان سعيد بن عبدالعزيز يُنكر أن يكون أبو إدريس سمع من معاذ شيئا[١].

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: سمع أبو إدريس الخولاني من معاذ؟ قال: يختلفون فيه، فأما الذي عندي، فلم يسمع منه[٢].

وقال أبو زرعة: "وأبو إدريس أورى عن التابعين من جبير بن نفير، فأما معاذ بن جبل، فلم يصح له منه سماع، وإذا حدث أبو إدريس عن معاذ، أسند ذلك إلى يزيد بن عميرة الزبيدي"[٣].

وقال في موضع آخر: "إذا حدّث عن معاذ من حديث الثقات، الزهري وربيعة بن يزيد، أدخلا يزيد بن عميرة الزبيدي"[٤].

وقال بموضع ثالث: "أبو إدريس الخولاني، يروي عن أبي مسلم الخولاني، ويروي عن عبدالرحمن بن غنم الأشعري، وكلاهما يحدث بهذا الحديث، عن معاذ، والزهري يحفظ عن أبي إدريس أنه لم يسمع من معاذ، والحديث حديثهما وبالله التوفيق"[٥].

وسأل الآجري أبا داود: أبو إدريس سمع من معاذ؟ قال: لا، وقد روى عنه ولا يصح[٦].

وخالف من تقدم من الأئمة الطحاوي وابن عبدالبر فذهبا إلى إثبات سماع أبي إدريس من معاذ، وتأولا قول الزهري في قوله: (فاتني معاذ)؛ فقال الطحاوي: "فاحتمل أن يكون أراد بقوله: فاتني، أي: فاتني أن أعي كما وعيت عن اللذين ذكرهما قبله، لا أنه لم يلقه، وكيف يجوز أن يظن ذلك به مع عدله رحمه الله في نفسه، ومع ضبطه في روايته، ومع جلالة من حدث بذلك عنه"[٧].

وقال ابن عبدالبر: "يريد فوات لزوم وطول مجالسة، أو فاتني في حديث كذا، أو معنى كذا، والله أعلم" [٨].

وقال الحافظ: "إذا كان وُلد في غزوة حُنين، وهي في أواخر سنة ثمان، ومات معاذ سنة ثمان عشرة، فيكون سنه حين مات معاذ تسع سنين ونصفاً أو نحو ذلك، فيبعد في العادة أن يُجاري معاذاً في المسجد هذه المجاراة، أو يخاطبه هذه المخاطبة على ما اشتهر من عادتهم، أنه لا يطلبون العلم إلا بعد البلوغ، والجمعُ الذي جمع به ابن عبدالبر، قد سبقه إليه

(١) تاريخ دمشق (١٥٤/٢٦).
(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (٥٥٤).
(٣) تاريخ دمشق (١٥٤/٢٦) بتصرف، وينظر تهذيب التهذيب (٢٧٣/٢).
(٤) تهذيب الكمال (٩٠/١٤).
(٥) تاريخ دمشق (١٥٦/٢٦-١٥٧).
(٦) سؤالات الآجري (٢١٢/٢).
(٧) شرح مشكل الآثار (١٠/ ٣٩).
(٨) التمهيد (١٢٦/٢١).

الطحاوي في "مشكله"، وساقه من طُرُق كثيرة إلى أبي إدريس، أنه سمع معاذًا، وعبادة بالقصة المذكورة"[1].

والراجح –والله أعلم– هو عدم سماع أبي إدريس من معاذ، وذلك لما يلي:

١.أن هذا قول الأئمة، وإليهم المرجع في هذا الباب.

٢.أنه قول أهل البلد كالزهري، وسعيد بن عبدالعزيز، وهم أعرف بأهل الشام من غيرهم.

٣.أنه قول الأكثر.

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ لانقطاعه فأبو إدريس لم يسمع من معاذ كما تقدم.

الحديث الخامس: قال الإمام ابن أبي عاصم[2]:

حدثنا عمر بن الخطاب، عن رجل، عن عبدالله بن سالم، عن أبي سلمة سليمان بن سليم، عن عبدالله بن نفيل الكندي ﷺ قال: دنوت من رسول الله ﷺ حتى ألصقت ركبتي بركبته فقلت: يا رسول الله، سيبت الخيل وألقي السلاح وقيل: قد وضعت الحرب أوزارها. فقالوا: لا قتال. فقال: «كذبوا؛ الآن جاء القتال الآن جاء القتال لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق ظاهرة على من ناوأهم يزيغ الله عز وجل لهم قلوب أقوام يقاتلونهم يرزقهم الله عز وجل منهم حتى يأتي أمر الله عز وجل وهم على ذلك» ثم ساق الحديث،

قال ابن أبي عاصم: "وإنما ذكرنا هذا لأنه أخطأ فيه، وإنما هو سلمة بن نفيل" [3].

التخريج:

الحديث يرويه سلمة بن نفيل، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سلمة بن نفيل، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: عبدالله بن نفيل، عن النبي ﷺ.

روى الوجه الأول عنه:

١) جبير بن نفير:

أخرجه النسائي (٣٥٦١)، وفي "الكبرى" (٤٣٨٦)، وأبو عوانة [4] في "المستخرج" (٧٧٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٦٣٥٧)، وفي "مسند الشاميين" (١٤١٩)، من طريق إبراهيم بن أبي عبلة.

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/٢٧٣).

(٢) الآحاد والمثاني (٥/ ٢٥٩).

(٣) نقله في الإصابة عن ابن أبي عاصم، ولفظه: "أخطأ فيه سليمان، وإنما هو سلمة بن نفيل". الإصابة (٤/٢٥٣).

(٤) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة": "وهذا من زياداته على مسلم، وسنده ضعيف، وإنما أورده لأنه قصد جمع طرق: الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ".

وأخرجه الإمام أحمد (١٦٤/٢٨)، والبخاري في "الكبير" (٧٠/٢/٢-٧١)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٣٣٦/١)، والبزار (١٥٠/٩)، والطبراني في "الكبير" (٥٢/٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٤١١/٤)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٩١/٢)، من طريق إبراهيم بن سليمان الأفطس.

وأخرجه ابن سعد (٤٢٧/٧-٤٢٨) عن سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي.

ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٣٣٦/١ و٢٩٨/٢) عن صفوان بن صالح الدمشقي.

وإبراهيم الحربي في "غريب الحديث" (٩٩١/٣) عن دُحيم.

وابن أبي عاصم في "الآحاد" (٢٦٢٥) عن عمرو بن عثمان.

والبغوي في "معجم الصحابة" (١٠٣٥) عن أبي الوليد القرشي أحمد بن عبدالرحمن بن بكار البسري الدمشقي.

والطبراني في "الكبير" (٦٣٥٩)، وفي "مسند الشاميين" (١٤١٩) عن صفوان بن صالح.

وابن عساكر (١١٧/١) من طريق هشام بن عمار، وابن بكار البسري.

كلهم عن الوليد بن عبدالرحمن، عن جبير، به.

٢) نصر بن علقمة:

أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٦٥٩)، وابن قانع في "الصحابة" (٢٧٧/١)، والطبراني في "الكبير" (٦٣٦٠)، وفي "مسند الشاميين" (٢٥٢٤)، ولفظه مختصرا.

روى الوجه الثاني عنه:

أبو سلمة سليمان بن سُليم الكناني:

أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد" (٢٧٨٥) -ومن طريقه أبو موسى في "الذيل" كما في الإصابة: (٢٥٣/٤)- قال حدثنا عمر بن الخطاب، عن رجل، عن عبدالله بن سالم، عنه به.

النظر في العلل ودراسة الاختلاف:

الحديث يرويه سلمة بن نفيل، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سلمة بن نفيل، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: عبدالله بن نفيل، عن النبي ﷺ.

وسلمة بن نفيل السكوني رضي الله عنه له صحبة وأصله من اليمن، وسكن حمص[1].

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٠)، التقريب (رقم ٢٥١٣).

وقد رواه عنه على الوجه الأول:

١) جبير بن نفير الحضرمي الحمصي ثقة جليل مخضرم، ولأبيه صحبة[١].

٢) نصر بن علقمة الحضرمي الحمصي ثقة[٢].

ورواه عنه على الوجه الثاني:

أبو سلمة سليمان بن سُليم الكناني، الشامي القاضي بحمص ثقة عابد [٣].

قال ابن أبي عاصم: : "وإنما ذكرنا هذا؛ لأنه أخطأ فيه [٤]، وإنما هو سلمة بن نُفيل".

فهنا ابن أبي عاصم يذهب إلى أن الخطأ من أبي سلمة في جعل الحديث من مسند عبدالله ابن نفيل، وإنما هو سلمة بن نفيل، وهو الراجح، ويؤيده أن الحديث من الوجه الثاني لم يثبت ففي السند إلى أبي سلمة رجل مبهم، فيحتمل أن التبعة منه وليست من أبي سلمة، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح.

(١) التقريب (٩٠٤).

(٢) الكاشف (٢/ ٣١٩).

(٣) التقريب (٢٥٦٦).

(٤) عند ابن حجر في الإصابة أنه نص على اسمه، فقال: "أخطأ سليمان".

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه جملة من النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، فمنها:

- بلغت أحاديث الدراسة التي وصفها ابن أبي عاصم بالخطأ أو الوهم خمسة أحاديث.
- جميع الأحاديث موضع الدراسة هي أحاديث معلّة.
- إمامة ابن أبي عاصم في علم الحديث والعلل ودقة نظره.
- أهمية كتاب الآحاد والمثاني ووفرة كلامه على علل الأحاديث.
- أحكام ابن أبي عاصم موافقة للأئمة النقّاد .
- من قرائن الترجيح التي استعملها ابن أبي عاصم:

  ١-وجود المتابعات للراوي.

  ٢-تقديم رواية أهل الاختصاص عن الراوي.
- ينقد روايات الأمصار بالنقل عن علماء البلد ممن يشهد لهم بالمعرفة والإتقان.
- عند جزمه بالخطأ أو الوهم فإن الأصل أن يحدد من عليه الحمل والتبعة، وقد يخالف في ذلك أحيانا فيغفل ذكر من عليه الحمل.
- نقده لم يقتصر على السند فحسب، بل له نظرات في نقد ألفاظ المتون ومعانيها.

والله الموفق والمسدد وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

١- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، للحافظ عبدالرحمن بن عمرو النصري، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٠هـ.

٢- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ،.

٣- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لابن حجر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤- **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط:١، ١٤١١ هـ.

٥- **أخبار أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي، (د. ت).

٦- **الأدب المفرد**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار البشائر الإسلامية ببيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

الأربعين لابن عساكر

٧- **الأسماء والصفات**، للبيهقي، تحقيق عبدالله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط:١، ١٤١٣هـ.

٨- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٩- **الإلزامات والتتبع**، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل الوادعي، ط: ٢، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

١٠- **الأم**، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق د. رفعت فوزي، ط. دار الوفاء في مصر، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

١١- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق مجموعة محققين، دار الفلاح، مصر، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٢- **البحر الزخار** (مسند البزار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، إلى المجلد التاسع، والمجلد العاشر إلى السابع عشر بتحقيق: عادل سعد، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٣- **تاريخ ابن معين** -رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط. الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٤- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري الدمشقي، مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني.
١٥- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله النصري الدمشقي، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٠هـ.
١٦- **التاريخ الكبير**، لأبي بكر أحمد بن زهير بن أبي خيثمة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، تحقيق صلاح بن فتحي هلل.
١٧- **تاريخ مدينة دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط. الأولى ١٤١٥هـ.
١٨- **تأويل مختلف الحديث**، لعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سليم الهلالي، ط. دار ابن القيم في الرياض، ودار ابن عفان في القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
١٩- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للحافظ جمال الدين يوسف المزي، تحقيق عبدالصمد شرف الدين ط ــ المكتب الإسلامي و الدار القيمة ــ الهند الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
٢٠- **تعجيل المنفعة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، نشر دار البشائر الإسلامية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.
٢١- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر العسقلاني ت: أحمد مباركي، ط: الثانية ١٤١٤هـ. وطبعة مكتبة المنار، ت: عاصم القريوتي، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٢- **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال. دار العاصمة، الرياض، ط: الثانية ١٤٢٣، ونسخة أخرى محققة، نشر دار الرشيد، بحلب، ط:١، سنة ١٤٠٦هـ.
٢٣- **التلخيص الحبير**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالله اليماني، مصورة عن ط: ١، سنة ١٣٨٤هـ.
٢٤- **التمهيد**، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، تحقيق سعيد أحمد أعراب، مصورة عن مؤسسة قرطبة.
٢٥- **تهذيب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، بعناية: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١هـ. وطبعة أخرى: نشر دار صادر، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر أباد، الدكن، الطبعة الأولى.
٢٦- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ.

٢٨- **الجامع الكبير**، المعروف ب (جامع الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م. وطبعة بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٩- **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، ١٣٧١هـ.

٣٠- **جزء أبي عثمان سَعْدان بن نصر بن منصور المخرمي**، تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

٣١- **حلية الأولياء**، لأبي نعيم أحمد الأصفهاني، دار الكتاب العربي، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٣٢- **الزهد**، لعبد الله بن المبارك تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٣- **السنة**، لمحمد بن نصر المروزي تحقيق: عبدالله البصيري، دار العاصمة، الرياض. ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٤- **سنن ابن ماجه**، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٣٠هـ.

٣٥- **السنن الكبرى**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٢١هـ وطبعة بتحقيق: د. عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١١هـ.

٣٦- **السنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد البيهقي، دار المعرفة، بيروت، ط:١، ١٤١٣هـ .

٣٧- **السنن المأثورة**، للشافعي، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، مكتبة المعارف، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

٣٨- **سنن النسائي**، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، نسخة محققة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٩- **سؤالات أبي عبيد الآجري أباداود السجستاني**، تحقيق: د.عبدالعليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٠- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. التاسعة، ١٤٠٦هـ.

٤١- **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢- **شرح معاني الآثار**، لأحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ.

٤٣- **شروط الأئمة الستة**، لأبي الفضل محمد المقدسي، ويليه: **شروط الأئمة الخمسة**، لأبي بكر محمد الحازمي، ط. دار الكتب العلمية في بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٤- **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د. عبدالعلي عبدالحميد، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.

٤٥- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية ١٤١٤هـ.

٤٦- **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل البخاري، بتحقيق محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، ط. الأولى ١٤٠٠هـ.

٤٧- **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول، ط. الأولى، ١٣٧٤هـ.

٤٨- **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: الدكتور علي بن محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى ٢٠٠١م.

٤٩- **علل الدارقطني**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٠- **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل**، رواية المروذي وغيره، تحقيق: د. وصي الله عباس، ط. دار الإمام أحمد في القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٥١- **علوم الحديث**، لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق نور الدين **عتر**، دار الفكر المعاصر دمشق، ١٤٠٦هـ.

٥٢- **غريب الحديث**، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٣- **الفصل للوصل المدرج في النقل**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالسميع محمد الأنيس، ط. دار ابن الجوزي في الدمام، ط:١، ١٤١٨هـ.

٥٤- **فوائد الحنائي**: تخريج أبي القاسم الحسين النَّخشبي، نسخة محققة، دار تيسير السُّنَّة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

٥٥- **الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بالخلعيات**، لأبي الحسن علي ابن الحسن الخليعي، اعتنى بها صالح اللحام، مؤسسة الريان، بيروت، ط. الأولى ١٤٣١هـ.

٥٦- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي، نسخة محققة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط. الأولى ١٤١٣هـ.

٥٧- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد-علي محمد معوض وآخرون، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.
٥٨- **المتفق والمفترق**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، ط. دار القادري في دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٥٩- **المختارة**، للضياء المقدسي، تحقيق عبدالملك بن دهيش، نشر مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.
٦٠- **المراسيل**، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط. الأولى ١٣٩٧هـ.
٦١- **المستدرك على الصحيحين**، للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ. وطبعة أخرى دار المعرفة، بيروت.
٦٢- **مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي**، تحقيق د.محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٦٣- **مسند أبي عوانة**، يعقوب بن إسحاق الاسفراييني، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، ط. الأولى ١٤١٩هـ.
٦٤- **مسند أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي**، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٦٥- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
مسند الشافعي
٦٦- **مسند الشاميين**، للطبراني، ت: حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٠٥هـ.
مسند الموطأ الجوهري
٦٧- **مسند عبدالرحمن بن عوف**، لأحمد بن محمد البرتي، تحقيق صلاح الشلاحي ، دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى ١٤١٤هـ.
٦٨- **المسند**، لأبي بكر الحميدي تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
مشيخة ابن جماعة
٦٩- **المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط. الأولى ١٤٢٧هـ.
٧٠- **المصنف** لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط. الثانية ١٤٠٣هـ.

٧١- **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠) دار الحرمين ١٤١٥ تحقيق طارق بن عوض الله الحسيني.
٧٢- **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية في المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٧٣- **معجم الصحابة**، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت٣١٧) مكتبة دار البيان، ط.الأولى ١٤٢١ تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني.
٧٤- **المعجم الكبير** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار أحياء التراث العربي، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ.
٧٥- **المعجم**، لابن المقرئ لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني، ، مكتبة الرشد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، تحقيق عادل بن سعد.ابن جرير في "تفسيره" (٦٨٤/٦)،
٧٦- **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.
٧٧- **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ط. الأولى ١٤١٩هـ.
٧٨- **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧) مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط.الأولى ١٤١٠ تحقيق د. أكرم ضياء العمري.
٧٩- **المنتخب من مسند عبد بن حُميد**، ت: مصطفى بن العدوي، ط. دار بلنسية في الرياض، ط: الثانية ١٤٢٣هـ.
٨٠- **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**، لأبي محمد عبدالله ابن الجارود النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ.
٨١- **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للخطيب أحمد بن علي البغدادي، نشر دار الباز بمكة المكرمة طبعة مصورة من طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن- الهند.
٨٢- **موطأ الإمام مالك**، رواية يحيى الليثي، دار إحياء التراث العربي، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، (د.ت).
٨٣- **موطأ مالك بن أنس**، رواية أبي مصعب الزهري المدني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة ١٤١٨هـ، تحقيق د. بشار عواد، ومحمود محمد خليل.
٨٤- **هدي الساري**، لابن حجر العسقلاني، دار طيبة، الرياض، ط الثانية ١٤٢٩هـ، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي.